ترتقي إلى تصنيف «A» في مؤشر «مناخ للاستدامة 2025»

«Ooredoo الكويت» تكرّس نهجها المؤسسي في البيئة والمجتمع والحوكمة

■ نوف مساعد المشعان: التصنيف ثمرة تحول مؤسسي جعل الاستدامة معياراً أساسياً في القرار والاستثمار

■ الشركة تعزز الشفافية بإتاحة تقرير الحوكمة والبيئة والمجتمع لعام 2025 عبر منصتها الإلكترونية

أعلنت Ooredoo الكويت حصولها على تصنيف «A ـ استدامة متحققة» ضمن مؤشر «مناخ للاستدامة 2025»، في إنجاز جديد يعكس التطور النوعي الذي حققته الشركة في ممارسات الحوكمة والاستدامة البيئية والاجتماعية، ويؤكد نجاحها في تحويل الاستدامة من مجموعة مبادرات منفصلة إلى منظومة مؤسسية متكاملة ترتبط باستراتيجيتها وعملياتها وقراراتها التشغيلية.

وجاءت Ooredoo الكويت ضمن ست شركات فقط حصلت على تصنيف «A»، ومن بين تسع شركات بلغت تصنيفاتها المتقدمة «A» و«AA» من أصل 43 شركة مدرجة في بورصة الكويت شملها التقييم، كما أصبحت ثاني شركة اتصالات تصل إلى التصنيفات المتقدمة في المؤشر، بما يعكس نضج نهجها في الإفصاح، وتطور ممارساتها البيئية والاجتماعية، وترسيخ مبادئ الحوكمة والمساءلة ضمن منظومة أعمالها.

ويمثل انتقال Ooredoo الكويت من تصنيف «BB» إلى تصنيف «A» تقدما نوعيا في مسيرتها، إذ حققت الشركة قفزة بلغت 13,25 نقطة، إلى جانب تحسن لافت بلغ 19 نقطة في الركيزة البيئية، وفق النتائج المعلنة من «مناخ». ويأتي هذا التطور ضمن دورة تقييم عام 2025 التي اعتمدت منهجية محدثة وأكثر شمولا لقياس أداء الشركات في الركائز البيئية والاجتماعية والحوكمة.

كما حصلت الشركة على شهادة الاستدامة لعام 2025، تقديرا لامتلاكها إطارا راسخا للاستدامة، وممارسات أساسية موثقة، وإفصاحا منتظما ومتوافقا مع المعايير المعتمدة في مؤشر «مناخ للاستدامة».

منظومة استدامة قائمة وفاعلة

ويعكس تصنيف «A» وجود منظومة استدامة قائمة وفاعلة لدى Ooredoo الكويت، مدعومة ببرامج مستقرة، وحوكمة موثوقة، وإفصاح سنوي منتظم يتماشى مع الأطر الدولية. كما يؤكد أن الشركة قطعت شوطا مهما في دمج الاستدامة في عملياتها المؤسسية، وربط الأهداف البيئية والاجتماعية بمؤشرات أداء قابلة للمتابعة والقياس.

ويستند مؤشر «مناخ للاستدامة» إلى تقييم أداء الشركات من خلال 14 معيارا فرعيا موزعا على ركائز البيئة والمجتمع والحوكمة، بالاستناد إلى الإفصاحات العلنية وتقارير الاستدامة المنشورة. وتتوافق منهجيته مع

نوف مساعد المشعان

عدد من الأطر الدولية، من بينها معايير المبادرة العالمية لإعداد التقارير «GRI»، ومعايير مجلس محاسبة الاستدامة «SASB»، وإطار الإفصاح المالي المتعلق بالمناخ «TCFD»، وأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

مسار مؤسسي متكامل

وفي تعليقها على هذا الإنجاز، قالت نوف مساعد المشعان، المدير التنفيذي للاستراتيجية والشؤون المؤسسية في Ooredoo الكويت: «يمثل حصول Ooredoo الكويت على تصنيف A في مؤشر مناخ للاستدامة محطة مهمة في مسيرتنا المؤسسية، ويعكس حجم التطور الذي حققته الشركة خلال السنوات الماضية في تحويل الاستدامة إلى نهج عمل متكامل يلامس مختلف جوانب عملياتنا. فهذا التصنيف ليس مجرد تقدير لما تم إنجازه، بل هو انعكاس مباشر لالتزام طويل الأمد، وجهد مؤسسي مشترك شاركت فيه مختلف قطاعات الشركة».

وأضافت المشعان: «في Ooredoo الكويت، ننظر إلى الاستدامة باعتبارها مسؤولية مؤسسية ووطنية، وأحد المعايير الأساسية التي نسترشد بها عند اتخاذ القرارات وتطوير الأعمال والاستثمار في البنية التحتية والخدمات الرقمية. وقد حرصنا على الانتقال من مرحلة المبادرات إلى مرحلة بناء منظومة متكاملة ترتبط فيها الاستدامة بمؤشرات الأداء، والحوكمة، وإدارة المخاطر، وكفاءة استخدام الموارد، وتنمية المجتمع».

وأوضحت أن أهمية التصنيف تكمن

في كونه يستند إلى الإفصاحات والبيانات والممارسات الموثقة، مضيفة: «ما تحقق يؤكد أن توجهنا نحو الاستدامة قائم على العمل والقياس والإفصاح، وليس على الشعارات. وسنواصل تطوير مستوى موثوقية بياناتنا، وتوسيع نطاق القياس، ورفع كفاءة عملياتنا، وتعزيز الشفافية والمساءلة، بما يدعم طموحنا للوصول إلى مستويات أكثر تقدما خلال الأعوام المقبلة».

تقرير 2025 يعزز الشفافية والإفصاح

ويأتي التصنيف عقب إصدار Ooredoo الكويت تقرير الحوكمة والبيئة والمجتمع «ESG» لعام 2025، وإتاحته عبر الصفحة المخصصة للاستدامة على الموقع الإلكتروني للشركة، إلى جانب تقارير الأعوام السابقة، بما يتيح للمساهمين والمستثمرين والعملاء والشركاء والجمهور الاطلاع على أداء الشركة والتقدم المحقق في مختلف محاور الاستدامة.

ويعكس نشر التقرير التزام Ooredoo الكويت بجعل الإفصاح عن الاستدامة مسارا سنويا منتظما، وتعزيز سهولة الوصول إلى البيانات والمعلومات، بما يرسخ مبادئ الشفافية والمساءلة، ويرفع مستوى الثقة لدى مختلف أصحاب المصلحة.

كما يقدم التقرير صورة متكاملة عن استراتيجية الشركة وأولوياتها في مجالات حماية البيئة، وكفاءة الطاقة، وإدارة الموارد، وتطوير الكفاءات البشرية، والتنوع والشمول، وخصوصية البيانات، والأمن السيبراني، وإدارة المخاطر، وسلاسل التوريد المسؤولة، والابتكار الرقمي، والقيمة الاجتماعية.

تطوير القياس البيئي وكفاءة الشبكات

وشهد عام 2025 توسعا ملموسا في نطاق قياس الانبعاثات البيئية لدى مجموعة Ooredoo الكويت، إذ شمل قياس انبعاثات النطاقين الأول والثاني شركاتها التشغيلية الخمس في الكويت والجزائر وتونس وفلسطين والمالديف، إلى جانب إدراج انبعاثات المواقع الإلكترونية للمرة الأولى ضمن النطاق الثالث.

كما التزمت الشركة بأهداف Ooredoo الخمسية للفترة من 2025 إلى 2029، ومن بينها تحسين كفاءة استهلاك الطاقة بنسبة 10٪، مقاسة بالكيلوواط/ ساعة لكل غيغابايت، بالتوازي مع مواصلة تحديث الشبكات، والاستثمار في بنية تحتية أكثر كفاءة، وتطوير آليات قياس الأثر البيئي.

وتواصل Ooredoo الكويت العمل على رفع كفاءة استخدام الطاقة والموارد، وتقليل الاعتماد على العمليات الورقية، وتعزيز إعادة التدوير والإدارة المسؤولة للنفايات الإلكترونية، إلى جانب تبني التقنيات الحديثة التي تساعد على خفض الأثر البيئي للعمليات التشغيلية. كما تستثمر الشركة في الابتكار الرقمي باعتباره أحد ممكنات الاستدامة، من خلال تطوير خدمات وحلول تتيح للعملاء وقطاعات الأعمال إنجاز معاملاتهم رقميا، ورفع الكفاءة التشغيلية، وتقليل استهلاك الورق والموارد، ودعم الانتقال نحو اقتصاد أكثر اتصالا وكفاءة.

حوكمة أكثر رسوخاً

وعلى مستوى الحوكمة، واصلت Ooredoo الكويت ترسيخ المساءلة المؤسسية من خلال تطوير إطار موحد لحوكمة الاستدامة، وربط عدد من مؤشرات أداء الإدارة التنفيذية بالأهداف البيئية والاجتماعية والحوكمة. كما عززت الشركة قدراتها في مجالات إدارة المخاطر، والأمن السيبراني، وخصوصية البيانات، والأخلاقيات والامتثال، وسلاسل التوريد المسؤولة، باعتبارها عناصر أساسية لضمان استدامة الأعمال وحماية مصالح العملاء والمساهمين والشركاء. وخضعت الشركات التشغيلية الخمس التابعة للمجموعة لبرامج تدريب وبناء قدرات متخصصة على معياري الإفصاح عن الاستدامة «IFRS S1» و«IFRS S2»، بما يدعم جاهزيتها لتطبيق متطلبات الإفصاح المستقبلية، ويعزز توحيد منهجيات القياس وإعداد التقارير عبر مختلف الأسواق.

دعم المجتمع وصناعة أثر طويل الأجل

ذكرت Ooredoo الكويت أن الاستدامة الاجتماعية تمثل امتدادا طبيعيا لدورها كشركة وطنية رائدة، إذ تواصل دعم المبادرات والبرامج التي تسهم في تنمية المجتمع، وتمكين الشباب، وتطوير الكفاءات الوطنية، وتعزيز التعليم والصحة والشمول الرقمي.

وخلال عام 2025، نفذت الشركة عشرات المشاريع والمبادرات المجتمعية داخل الكويت، وشملت برامجها مجالات الصحة والتعليم والتوعية والابتكار والشمول الرقمي والعمل التطوعي، بمشاركة واسعة من موظفيها، بما يعكس ثقافة مؤسسية تشجع على العطاء والمشاركة وتحمل المسؤولية تجاه المجتمع. وقالت المشعان في هذا السياق: «لا تقتصر الاستدامة بالنسبة لنا على خفض الأثر البيئي، بل تشمل كذلك بناء مجتمع أكثر تمكينا ووعيا وقدرة على الاستفادة من فرص الاقتصاد الرقمي. ومن هنا نواصل دعم المبادرات الوطنية، وبناء الشراكات الاستراتيجية مع الجهات الحكومية والخاصة ومؤسسات المجتمع المدني، والاستثمار في الشباب والكفاءات الكويتية، لأننا نؤمن بأن الأثر المستدام يتحقق بتكامل الجهود واستمرارها». كما تولي الشركة اهتماما متزايدا بتنمية رأس المال البشري، وتوفير بيئة عمل قائمة على تكافؤ الفرص والتنوع والشمول، إلى جانب الاستثمار في التدريب والتطوير المهني، وإعداد الكفاءات الوطنية للمشاركة في قيادة التحول الرقمي المستدام.

مرحلة جديدة من التطوير

أكدت Ooredoo الكويت أن حصولها على تصنيف «A» يشكل دافعا لمواصلة تطوير استراتيجيتها، وليس نهاية لمسارها، إذ ستتركز المرحلة المقبلة على توسيع نطاق قياس الانبعاثات، وتعزيز جودة وموثوقية البيانات، وربط الأهداف بخطوط أساس واضحة، ورفع كفاءة الطاقة، وتطوير ممارسات الاقتصاد الدائري، وتعزيز الرقابة والحوكمة المرتبطة بالاستدامة.

كما ستواصل الشركة الاستثمار في شبكاتها وبنيتها التحتية الرقمية، وتطوير حلول مسؤولة بيئيا واجتماعيا، وبناء شراكات تحقق أثرا طويل الأجل، بما يتماشى مع مستهدفات رؤية «كويت جديدة 2035» وأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. واختتمت المشعان تصريحها قائلة: «نعتز بهذا الإنجاز، ونعتبره مسؤولية إضافية تدفعنا إلى تحقيق المزيد. هدفنا لا يقتصر على المحافظة على التصنيف، بل البناء عليه والارتقاء بممارساتنا إلى مستويات أعلى، مع الاستمرار في تحقيق قيمة مستدامة لعملائنا وموظفينا ومساهمينا وشركائنا والمجتمع الكويتي، وسنبقى ملتزمين بأن تكون Ooredoo الكويت نموذجا في الابتكار المسؤول، والحوكمة الرشيدة، ودعم التنمية المستدامة».

ويعزز هذا التصنيف مكانة Ooredoo الكويت باعتبارها إحدى الشركات الوطنية التي نجحت في ترجمة التزامات الاستدامة إلى ممارسات مؤسسية وإفصاحات موثقة، ويؤكد استمرارها في بناء مستقبل رقمي أكثر كفاءة ومسؤولية واستدامة، انسجاما مع وعد علامتها التجارية «طور عالمك».

«المنزل من الوطني» يعزز مكانته كأكبر وأشمل برنامج متخصص للتمويل السكني في الكويت

يواصل بنك الكويت الوطني تطوير برنامج «المنزل من الوطني»، أكبر وأشمل برنامج متخصص للتمويل السكني في الكويت، والذي يوفر حلولا تمويلية متكاملة تصل إلى 95 ألف دينار كويتي، مدعومة بشبكة تضم أكثر من 70 شريكا استراتيجيا في مجالات التصميم والإنشاء والبناء والأثاث والتجهيزات المنزلية، بما يمنح العملاء تجربة متكاملة تلبي مختلف احتياجاتهم المرتبطة ببناء المنازل أو ترميمها أو تجديدها أو تأثيثها.

وفي إطار جهوده المستمرة لتعزيز تجربة العملاء وتسهيل الاستفادة من مزايا البرنامج، أصبح بإمكان العملاء إضافة «المنزل من الوطني» إلى محفظة آبل (Apple Wallet)، بما يتيح لهم الاستفادة من العروض والمزايا الحصرية المقدمة لدى الجهات المشاركة بسهولة وسرعة أكبر. ويعكس «المنزل من الوطني» رؤية بنك الكويت الوطني في تقديم حلول تتجاوز مفهوم التمويل التقليدي، من خلال الجمع بين المرونة المالية والخدمات المساندة والعروض الحصرية التي ترافق العميل في مختلف مراحل رحلته السكنية، بدءا من التخطيط وصولا إلى استكمال مشروعه السكني.

ويتميز البرنامج بمجموعة من المزايا التنافسية التي صممت لتوفير أكبر قدر من المرونة والراحة للعملاء، حيث يوفر فترات سداد مرنة تتناسب مع احتياجاتهم المالية، وفترة سماح للأقساط تصل إلى 12 شهرا، وسرعة في إنجاز الإجراءات، إلى جانب إمكانية الحصول على التمويل دون الحاجة إلى تحويل الراتب.

كما يستفيد عملاء البرنامج من منظومة واسعة من العروض الحصرية التي تم تطويرها بالتعاون مع شركاء «المنزل من الوطني»، بما يساعدهم على تحقيق قيمة مضافة حقيقية وخفض تكاليف بناء أو تجديد أو تأثيث منازلهم. فعلى سبيل المثال، يمكن لعملاء البرنامج توفير ما يصل إلى 5000 دينار عند إنفاق نحو 25 ألف دينار على بناء أو ترميم أو تأثيث منازلهم، مستفيدين من المزايا والعروض المتنوعة التي يوفرها البرنامج.

ومن ضمن المزايا التي يقدمها البرنامج استرداد نقدي بنسبة 10٪ على برنامج «عامر» للولاء التابع لشركة أبيات، إضافة إلى مزايا خاصة لدى «إيكيا»، تشمل الحصول على قسيمة شرائية بقيمة 200 دينار عند الشراء بقيمة 500 دينار، بما يتيح للعملاء تحقيق وفورات مجزية والاستفادة منها في أكثر من زيارة. كما يوفر البرنامج خصومات حصرية لدى «مركز السرير»، تشمل خصما بنسبة 20٪ على الأسرة والمراتب، و10٪ على الإكسسوارات.

لتعزيز الربط الجوي بين الكويت والإمارات العربية المتحدة

«الجزيرة» تزيد رحلاتها إلى أبوظبي والعين

أعلنت طيران الجزيرة عن زيادة عدد رحلاتها إلى كل من أبوظبي والعين في الإمارات العربية المتحدة، مع مواصلة تسييرها ثلاث رحلات يوميا إلى دبي. وستبدأ الشركة العمل بالجدول الجديد اعتبارا من 10 أغسطس، حيث سترفع عدد رحلاتها إلى أبوظبي من أربع إلى خمس رحلات أسبوعيا، وإلى العين من رحلتين إلى ثلاث رحلات أسبوعيا، وذلك تعزيزا للخط الجوي الذي يربط الكويت بالإمارات.

وستحافظ «الجزيرة» على عدد الرحلات التي تسيرها إلى دبي بواقع 21 رحلة أسبوعيا، ليبلغ إجمالي عدد رحلات الشركة إلى الإمارات 29 رحلة أسبوعيا.

وتأتي هذه الزيادة في وقت يشهد فيه السوق انخفاضا في السعة التشغيلية الإجمالية، ما يعكس ثقة طيران الجزيرة بالسوق الإماراتي والتزامها بتوفير خيارات سفر أوسع ومرونة أكبر لعملائها. وتعد الإمارات واحدة من أكبر وأهم الأسواق الإقليمية لطيران الجزيرة، حيث تخدم رحلاتها مختلف شرائح المسافرين، بما في ذلك مسافرو الأعمال والسياح والجاليات المقيمة والعائلات التي تتنقل بين البلدين.

وقال بول كارول، رئيس القطاع التجاري في طيران الجزيرة: «كانت دبي من أوائل الوجهات التي أطلقت إليها طيران الجزيرة رحلاتها عند بدء عملياتها قبل أكثر من عشرين عاما، ولا تزال الإمارات واحدة من أهم أسواقنا. وتعكس زيادة عدد الرحلات إلى أبوظبي والعين، مع الحفاظ على ثلاث رحلات يوميا إلى دبي، التزامنا بتوفير خيارات أوسع ومرونة أكبر وربط جوي موثوق لعملائنا. وفي وقت تشهد فيه السعة التشغيلية الإجمالية في السوق تراجعا، نواصل التركيز على تلبية الطلب وتعزيز الروابط بين الكويت والإمارات».

«بيتك كابيتال»: السوق العقاري البريطاني يواصل زخمه في 2026

كشف تقرير أعدته شركة «بيتك كابيتال» الذراع الاستثمارية لمجموعة بيت التمويل الكويتي حول «سوق العقارات في المملكة المتحدة» أن من المتوقع استمرار أحجام التعاملات بالسوق العقاري في المملكة المتحدة في عام 2026 في زخمها، وأن تزيد عن تلك التي تم رصدها في عام 2025 حيث شهد السوق انتعاشا قويا بعد دورات رفع أسعار الفائدة، وارتفعت معدلات الاستثمار بنسبة 9٪، وحصدت المملكة المتحدة استثمارات بقيمة 26,6 مليار جنيه إسترليني في الربع الرابع من 2025، وهو أعلى مستوى ربع سنوي تم تسجيله على الإطلاق، كما بين التقرير أن القطاعات العقارية المستهدفة تتصدرها المكاتب الإدارية وسكن الطلاب بالإضافة إلى العقارات السكنية.

ومع بداية عام 2026، توقع الخبراء أن تدخل أسواق العقارات الأوروبية دورة جديدة، حيث ستكون العوائد مربوطة بالدخل بشكل أساسي، ويعود ذلك إلى استمرار ارتفاع أسعار الفائدة الأساسية للبنوك المركزية مقارنة ببيئة أسعار الفائدة المنخفضة للغاية التي سادت بين الأزمة المالية العالمية وجائحة كوفيد-19.

إن هذه التوقعات جاءت بعد أن اتسم عام 2025 بأنه عام استمرار الانتعاش القوي بعد دورات رفع أسعار الفائدة، حيث شهد السوق استثمارات بقيمة 245,5 مليار يورو في جميع أنحاء أوروبا، حيث ارتفعت معدلات الاستثمار بنسبة 15٪ على أساس سنوي في أوروبا و9٪ في المملكة المتحدة.

كما شهدت المملكة المتحدة استثمارات بقيمة 26,6 مليار جنيه إسترليني في الربع الرابع من 2025، وهو أعلى مستوى ربع سنوي تم تسجيله على الإطلاق. ومن المتوقع أن تستمر أحجام التعاملات في عام 2026 في زخمها وأن تزيد عن تلك التي تم رصدها في عام 2025، مدفوعة بالقيم المعدلة، وتضييق الفجوة بين المشترين والبائعين، واستحقاقات الديون، بالإضافة إلى تدوير الملكيات من قبل المؤسسات الاستثمارية.

وأسفرت الحرب الأميركية ـ الإيرانية عن فترة مستمرة من الصراع في الشرق الأوسط، ما جعل أسعار الفائدة العالمية تتسع بشكل كبير بسبب المخاوف التضخمية المحيطة بسلاسل إمداد النفط العالمية، ما أدى إلى عكس أي توقعات بخفض أسعار الفائدة وزيادة توقعات للبنوك المركزية لأسعار الفائدة في فترة من تقلبات السوق المتزايدة.

وقد ارتفع منحنى سونيا (متوسط مؤشر الجنيه الإسترليني لليلة واحدة) الآجل لمدة 3 أشهر، والذي كان من المتوقع أن يبقى على أقل من 3,50٪ على مدى الـ 24 شهرا القادمة، إلا أنه ارتفع بمعدل 0,75٪، ليصبح أعلى بكثير من 4,00٪.

وفي بداية عام 2026، توقعت الأسواق بشكل عام دورة تيسير من قبل بنك إنجلترا بسبب انخفاض التضخم وضعف سوق العمل، وذلك بعد خفضها للفائدة بمقدار 25 نقطة أساس إلى 3,75٪ في ديسمبر 2025، بينما كانت توقعات البنك المركزي الأوروبي أكثر حيادية إلى حد ما، نظرا لاعتبار التضخم تحت السيطرة مع توقعات باستمرار سعر الفائدة عند 2,0٪.

ويؤدي ارتفاع أسعار الفائدة نتيجة لارتفاع التضخم إلى تباطؤ النشاط الاستثماري للأسباب التالية: زيادة تكاليف الاقتراض للمطورين والذي بدوره يؤدي إلى انخفاض قيمة الدين الكلية للمعاملات المحتملة، وارتفاع تكاليف البناء، واتساع

معدلات الرسملة/ العوائد المستخدمة في التقييم.

وقد يتفاقم الأمر على المدى القصير خلال فترات تقلبات السوق حيث يتبنى المستثمرون نهج «الانتظار والترقب». ورغم ما سبق، فإن ارتفاع أسعار الفائدة يخلق فرقا لمنصات الدين التي تتمتع بمهارات قوية في إصدار الديون، وانضباط استثماري، وقدرات على هيكلة المخاطر، ما يسمح بفترات من العوائد الضخمة.

ووصل المعروض من المساحات المكتبية إلى أدنى مستوى له منذ عام 2020، وتعاني العديد من المواقع في وسط المدن من نقص في المعروض وانخفاض معدلات الشغور، لا سيما بالنسبة للمكاتب المصنفة من الفئة «أ»، كما تشهد وظائف المكاتب الإدارية نموا سنويا.

ولا يزال سكن الطلاب المصمم خصيصا في المملكة المتحدة يعاني من نقص في المعروض، ويتفاقم هذا النقص نتيجة لتزايد حركة الطلاب الدوليين والمحليين، ولا تزال البرامج الدراسية التي تدرس باللغة الإنجليزية في جميع أنحاء أوروبا مطلوبة بشدة، ومن المتوقع أن يستفيد هذا القطاع من زيادة نمو الإيجارات.

كما لا يزال القطاع السكني أكبر قطاع استثماري في أوروبا، ومن المتوقع أن يبقى المحرك الرئيسي للاستثمار، حيث يؤدي تزايد عدد السكان وما يترتب عليه من نقص في المساكن إلى زيادة مستمرة في الإيجارات.

وانخفضت توقعات الناتج المحلي الإجمالي لمنطقة اليورو بنسبة 0,4٪، وارتفعت توقعات مؤشر أسعار المستهلك في المملكة المتحدة لعام 2026 بنسبة 1,5٪ نتيجة للنزاع المستمر، ما أدى إلى انخفاض توقعات الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0,5٪.

وعلى الرغم من ارتفاع توقعات التضخم في المملكة المتحدة لعام 2027 بنسبة 0,5٪، إلا أن الناتج المحلي الإجمالي ظل ثابتا عند 1,3٪، مما يشير إلى تأثير محدود على النمو على المدى المتوسط والطويل.

وبحلول نهاية عام 2025، كانت تسعيرات السوق تعكس توقعات بخفض بنك إنجلترا لسعر الفائدة بمجموع 50 نقطة أساس خلال عام 2026 (خفضان بواقع 25 نقطة أساس لكل منهما)، ليستقر سعر الفائدة عند 3,25٪.

ومنذ تصاعد التوترات في الشرق الأوسط، تغيرت التوقعات، حيث حلت زيادتان لأسعار الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس محل توقعات الخفض السابقة، ويتوقع المتداولون أن يختتم بنك إنجلترا العام بسعر فائدة أساسي قدره 4,25٪.

وفيما لا يزال من المبكر استيضاح كيف ستؤثر الأحداث الجيوسياسية الأخيرة في الشرق الأوسط بشكل كامل على نشاط وأداء الاستثمار العقاري الأوروبي في عام 2026، فإن المؤشرات تؤكد أن ارتفاع التضخم والسياسات المصرفية التقييدية سيدفعان العديد من المستثمرين إلى تبني نهج أكثر حذرا، وقد يؤديان إلى تأجيل قرارات الاستثمار لحين اتضاح الرؤية المستقبلية وتحسن معنويات السوق. وهناك توقعات صدرت مطلع العام الحالي، أشارت إلى دخول أسواق العقارات الأوروبية دورة جديدة تعتمد فيها العوائد بشكل أساسي على الدخل، حيث من المرجح أن يعطي المطورون الأولوية للأصول التي تركز على الدخل بدلا من الاعتماد على تحقيق مكاسب فورية من معاملات الاستثمار.